هل كانت هناك معارضة فى مصر؟(2)

بقلم: طارق البشرى

تناول الجزء الأول من هذه الدراسة عن المعارضة فى مصر تاريخ نظام المجالس النيابية ظهور براعم المعارضة فيها ثم تطور الأحداث بعد ثورة عرابى. وخلصت الدراسة إلى تحديد 3 مراحل لنشاط المعارضة آخرها المرحلة التى بدأت من 1944 الى 23 يوليو 1952 وهى التى تتناولها الدراسة اليوم بتوسع.

صار الإخوان المسلمون والشيوعيون أحزاب سياسية ذات فاعلية كبيرة ،ولحقهم مصر الفتاة : وكلها أحزاب سياسية غير برلمانية، تطـرح أهـدافا تتخطـى النظـام السياسى الجماعى القائم، وتتبع أساليب المشاركة. والنشاط تجاوز المؤسسات الثوريـة الموجودة. ولم يكن لهذه الهيئات ممثل واحد فى مجلس 1945، ولم يكن إلا ممثلاً واحداً عن الحزب الاشتراكى فى 1950. ومن ذلك يمكن بأن وجـود شـبه انفصـال بـين المعارضة السياسية خارج البرلمان و المعارضة البرلمانية. ولم يكن إلا الوفد هو همزة الوصل الباقية الوحيدة بين الجبهتين. وكان هذا علامة على تصدع النظام، بعد أن لم تعد قواته قادرة على استيعاب الكتلة الأساسية من المعارضة.

يظهر مما سبق أن أمرين حالاً دون ظهور المعارضة بحجمها الطبيعـى وفـى مجال ظهورها الطبيعى، وهو مجلس النواب. أول الأمرين أن مؤسسات الدسـتور قـد رسمت على أساس حساب للتوازن بين القوى السياسية المتصارعة، دلت التجارب مـن بعد أنه حساب غير صحيح. ومرد ذلك أن من شارك الملك فى إعداد الدسـتور كـانوا الأحرار الدستوريين، وتم ذلك فى غيبة الوفد. ووضعت أحكامه على أسـاس تصـور للعلاقة بين الملك و(الأمة التى يمثلها الأحرار. فلما أسفرت الانتخابات عن أن (الأمـة) مع الوفد بتأييد كاسح، وأن الوفد أميناً على أهدافه الوطنية الديمقراطية كلها، اضـطرب الدستور فى يد واضعيه، وكان الأحرار والملك معاً هما أول من انتكسا عليـه عـاملين على عدمه، وثانى الأمرين، أن الملك كان يستند فى إدارته الصراع الدستورى لصالحه، إلى نفوذه الفعلى وقوته المادية الناجمة عن حماية الاحتلال لعرشـه، لا إلـى سـلطاته الدستورية وحدها. ومن هنا جاء نشاطه دائماً خارجاً عن الدستور، أما بمحاولات هدمه،

وأما بالالتفاف عليه باصطناع الانتخابات. وقد حاول الملك مرتين أن يدخل مؤسسات الدستور دخولاً شرعياً، عندما كون حزب الاتحاد (1925) ثم حزب الشعب (1930). ولكن هذه الأحزاب كانت من نوابت السلطة، لم توجد إلا فى الغرف الزجاجية، فلما تعرضت لشمس الطريق وهوائه والأنفاس الجماهير، ذرتها الرياح هشيماً، ولم يمكن قيامها كواجهة لوزارات برلمانية ملكية، فلم تستطع أن تصير واجهة لمعارضة برلمانية ملكية، مادام لم يتحقق لها أى خط من التأييد الجماهيرى فى الانتخابات، فلم يبق له إلا النشاط غير المشروع، ولم يبق لخصومه إلا المقاطعة.

على أن المعارضة التى لم يتح لها الظهور الكامل بمجلس النواب، استطاعت أن تحقق هذا الظهور من خلال أبنية دستورية أخرى. وفى هذا الشأن يمكن ملاحظة ما يلى:

أولاً: يلاحظ أن الوفد لم ينفرد بالحكم إلا قرابة العام فى السنوات العشر الأولى (فضلاً عن نحو عامين شارك فيهما الأحرار)، وإلا نحو ثلاثة أعوام فى السنوات العشرين الأولى. ولم ينفرد به خلال الأعوام الثلاثين كلها إلا نحو ثمانية أعوام. والملاحظ أيضاً أنه فى تلك الأعوام التى وصل فيها. إلى الحكم، لم يكن منفرداً بالسلطة، كان يحد من سلطانه عداء الملك ووجود الاحتلال والعلاقات الوثيقة بين هذين وبين جهاز الإدارة والجيش والبوليس. وبمراعاة هاتين الملاحظتين، يمكن القول بشيء من التبسيط أن الوفد وهو فى الوزارة كان يمثل على نحو ما قوة من قوى المعارضة، إذ لم تكن ركائز السلطة سلسة فى بدية، وكان يحقق ما يحقق من منجزات بقوته البرلمانية ذات السيطرة الضعيفة على أجهزة التنفيذ. وقد سبقت ملاحظة تجربة حكومة سعد زغلول فى 1924 وما أفادت فى هذا الشأن. كما يلاحظ أن فريقاً من النواب الوفديين كان يمارس وظيفة المعارضة بالبرلمان فى ظل وجود الوزارة الوفدية، ظهر ذلك عند مناقشة قانون الاجتماعات فى 1924 والمطالبة بإلغاء القيود المفروضة عليها.. وظهرت فى 1926 فى ظل حكومة الائتلاف عند مناقشة سلطات الملك على الهيئات الدينية. وظهر الوفد حكومة وبرلماناً بمظهر المعارضة فى 1928 فيما عرف بأزمة الجيش وأزمة قانون الاجتماعات غذ تحدى الإنجليز الوزارة فى صدور، كما ظهر فى 1950 عندما عارض النواب الوفديون وزارتهم بشأن تشريعات

الصحافة. وفى 1937 حاول الوفد استيعاب سلطة الملك بتعيين وزيـر وفـدى لشئون القصر، فكان جزاؤه الطرد من الوزارة.

ثانياً: ويلاحظ أيضاً، أن مجلس الشيوخ، صار فى الغالب الأعم من الفترات هو المجال المواتى الذى تمارس فيه المعارضة البرلمانية وظيفتها. وهذا المجلس يتكون من الشرائح الاجتماعية العليا، ثلاثة أخماس بالانتخاب، وخمساه بـالتعيين، ومـدة العضوية فيه عشر سنوات، ولا يجوز للملك حله، ولا يملك هو إسقاط الـوزارة وفيما عدا ذلك تكاد سلطاته البرلمانية تطابق سلطة مجلس النواب، مساهمة فـى إصدار القوانين ومراقبة للوزارة. وكان المقدر عند وضع الدستور، أن يكـون هذا المجلس عنصر (التنظيف) والحد من تطرف مجلس النواب. ولكـن الـذى حدث فى الواقع، أن كان مجلس النواب فى قلب الصراع المحتم تجانبه التيارات المصطدمة. بينما كان مجلس الشيوخ أبد عن بؤرة الصراع المركز فى تكـوين الوزارة التى تسيطر على أجهزة الإدارة. وقد ضمن الوفد بالانتخابات والتعيـين تمثلاً فيه لا بأس به، كما ضمن الملك مع توالى وزاراته تمثيلاً له والأحـزاب الأقلية لا بأس به أيضاً.. والمجلس بالنسبة للملك عسى على الحل، كما أنه أقـل خطورة لفقدانه سلطة إسقاط الوزارات. وعضويته تستمر عشرة أعوام تستعصى على التداولات السياسية السريعة، وكل ذلك جعل توزيع العضوية فيه أقل حـدة بين الأحزاب والقوى المتصارعة وبين مؤيدى الحكومات ومعارضـيها. وقـد نظرت كل من تلك القوى إليه، على أنصارها فيه يمثلون الاحتياطى السياسي لها فى مؤسسات الدولة أن فقدت الوجود فى غيـره. وظهـرت فيـه المعارضـة البرلمانية بصورة المنظمة المستمرة. وإذا كان الوفد يقاطع انتخابات النواب التى يشك فى نزاهتها برفض جوده كمعارضة بها، مؤثراً عـدم الاعتـراف أصـلاً بشرعية مثل هذا المجلس، وإذا كانت الأحزاب المعادية ، تقاطع انتخابات النواب غير المصطنعة تفادياً للإخفاق العنيف، فقد كانت الأحـزاب، وخاصـة الوفـد، حريصاً عل أن يكون له وجود سياسى داخل مؤسسات الدولة من خلال مجلـس الشيوخ ليمارس سلطات البرلمان على الوزارة المعادية. وإذا لوحظ أن الوفد كله قضى غالب فترات وجوده بعيداً عن الحكم، فيمكن أن يتصـور مـدى أهميـة المعارضة البرلمانية التى مارسها فى هذا المجلس. وكان دائماً حريصاً على أن

يختار لزعامة المعارضة واحدًا من أكثر قادته كفاءة وذكـاء، وسـار مجلـس الشيوخ هو المجال الحيوى لنمو وازدهار المعارضة البرلمانيـة خـلال تلـك المرحلة الطويلة. ونتج عن ذلك- خلافاً للمقدر من قبل- أن صار هذا المجلـس (المعتدل) أكثر حيوية من الأخر فى كثير من الفتـرات.. وكانـت المعارضـة البرلمانية، سواء القليل الذى عرفه مجلس النواب أو أكثر الذى عرفـه مجلـس الشيوخ، تتم عادة بمناسبة مناقشة البرلمان لخطاب العرش الذى تلقيه الـوزارة من سياستها فى السنة المقبلة عند افتتاح دور البرلمان ومـن خـلال مناقشـة مشروع الميزانية السنوية، الـذى يمثـل الوعـاء المـالى لسياسـة الـوزارة ومشروعاتها. ومن خلال الاستجوابات التى تثير المناقشة حول سياسة الـوزارة فيما يعن من مسائل وتطرح المسئولية الوزارية، ولا يتبع المجال لتفصيل الأمثلة التاريخية عن ممارسة هذه الأساليب . وصفحات التاريخ المصرى، ومضـابط البرلمان حافلة بالعديد من مواقف المعارضة تأييداً للحريـات ودعمـاً لسـيادة الشعب ونفياً للقيود المضروبة على حركة الجماهير والأفراد وكشفاً للانحرافات ولفساد الإدارة والمحسوبية فى مسلك أجهزة الإدارة, وفى الفترات التى كانـت فيها الأحكام العرفية وتضييق إمكانيات النشر والاجتماعات، كانت المعارضـة تجد فى البرلمان المنبر شبه الوحيد الذى تستطيع أن تـذيع مـن فوقـه علـى الجماهير مواقفها وانتقاداتها للسياسات المتبعة. وقد عرفت هذه الفترة إخلافاً لعيد السلام المويلهى وسعد زغلول فى زعامة المعارضة البرلمانية مثـل مصـطفى النحاس ويوسف الجندى ومحمد حسين هيكل وصبرى أبو علـم وعلـى زكـى العرابى و أيضا واصف وعبد الرحمن الرافعى ومصطفى الشوربجى .. سواه ، ومن الوفد والأحرار الدستوريين أو الحزب الوطنى.

ولعل آخر موقف من مواقف المعارضـة البرلمانيـة الشـجاعة، تتمثـل فـى الاستجواب الشهير الذى قدمه مصطفى مرعى بمجلس الشيوخ فى 1950، عن أسـباب استقالة محمود محمد محمود رئيس ديوان المحاسبة، وكشف فيه بشجاعة نـادرة مـن صفقات الأسلحة الفاسدة وغيرها. وأخطر ما فيه أنه إن كـان موجهـاً إلـى الـوزارة الوفدية، فقد كان المقصود منه هو الملك نفسه. وإذا كان من أهم ثغرات دستور 1923، أن الملك كان يمارس السلطة بالفعل، دون أن تمتد إليه المسئولية الدستورية، فقد جاءت

الدلالة التاريخية لاستجواب مصطفى مرعى، من كون حزب الملك نفسه- رغم عصمته القانونية- إلى نطاق المساءلة السياسية. وكان هذا هو قمة ما يتوج به النشاط النيابى، إذ لا ينأى فرد مهما كان عن الخضوع لسيادة الأمة ومساءلة ممثليها.. وكان هذا العمـل، مع غيره من شواهد هذا العام، من علامات النهايـة للنظـام الملكـى.. إذ تصـاعدت المعارضة السياسية بمعناها العام، وبكافة صورها وأشكالها ومنها المعارضة البرلمانية، وتصاعدت إلى الملك لتجذبه من قصره المالى.

بعد ثورة 22 يوليه 1952، تغير النظام السياسى تغييراً كاملاً. وأهـم ملامـح التغيير إلغاء النظام الحزبى وتصفية الأحزاب القائمة. إذ ألغى دستور 1923 رسمياً فى 10 ديسمبر 1952، ثم حلت الأحزاب السياسية فى 16 يناير 1953. وفقدت المعارضة البرلمانية شرط وجودها الضرورى وهو وجود التنظيمات السياسية المتعددة. كما فقدت مجال نشاطها وهو الهيئات النيابية.. ورغم أنه وجدت فى بعض الفتـرات لتنظيمـات سياسية غير علنية، يسارية أو يمينية ، تمثل بعض التيارات المعارضة للثورة. فلم يكن نظام الدولة يعترف بقيامها أو يسمح بوجودها، ولهذا لم تكن هناك إمكانيـة لوجودهـا، ولهذا لم تكن هناك إمكانية لوجودها كمعارضة برلمانية. والحاصل أن التنظيم النيـابى للدولة قد افتقد فى فترة الانتقال الأولى التى استمرت ثلاثة أعوام حتى جـرى العمـل بدستور 1956 الذى أنشأ مجلس الأمة، ولكن الغى هذا الدستور مع الوحدة المصـرى السورية فى 1958 وحل محلة دستور مؤقت شكل مجلس أمة مشترك بـالتعيين، ثـم توقف مع انفصال سوريا فى 1961، وأنشئ مجلس أمة منتخب بدستور 1964 المؤقت، ثم بدستور 1971 الدائم. ولكن السمة الرئيسية التى تبلورت خلال الأعوام بالنسبة للنظام السياسى للدولة، تمثلت فى اندماج السـلطات أو اسـتيعاب السـلطة التنفيذيـة لسـائر السلطات، وهيمنتها على السلطة التشريعية من خلال التنظيم السياسـى، سـواء كـان الاتحاد القومى أو الاتحاد الاشتراكى بعده. وكان افتقاد الوجود المستقل للهيئة النيابيـة من عوامل انتقادها صلاحية أن تظهر فيها معارضة برلمانية منظمة وفعالة.

والحاصل أيضاً أن التنظيم السياسى الذى عرفته البلاد خلال هذه المرحلة، ابتداءً من هيئة التحرير، كان يفتقد من الناحية الفعلية صلاحية القيـام بالوظـائف السياسـية للأحزاب، وأهمها أن يكون وقفه صنع القرار السياسى، الذى يجرى تنفيـذه بواسـطة أجهزة الدولة من خلال سيطرة التنظيم عليها.

ولهذه الأسباب المتعلقة بتكوين النظام السياسى للدولة. لم يتح لمعارضة برلمانية إمكانية الظهور.

www.anwarsadat.org